رئيس مجلس الأمة يلقي كلمته

المشاركون في اللقاء

أكد على ضرورة إصدار تشريعات لتجاوز التحديات التي تواجهها

الغانم: دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل «كورونا»

■ أنا معكم ليس لأتحدث ولكن لأستمع لأن أفضل من يعبر عن التحديات والحلول هم أصحاب الشأن

■ نحن شركاء مع الحكومة ولسنا في حرب و يجب أن يكون النائب مستمعاً جيدا لمختلف وجهات النظر

■ الوقاية خير من العلاج وليس من المنطقي أن نخطئ في التشريع وبعد ذلك نستمع لوجهات النظر ونعدلها

■ الغالبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمة ترفض إصدار أي تشريع يضر العاملين في القطاع الخاص

الروضان خلال مداخلته

■ عندما يتعرض أصحاب المشاريع لمشاكل استثنائية مثل «كورونا» لايمكن تركهم لمواجهة مصيرهم

■ الروضان: ضرورة سن حزمة من التشريعات لمعالجة التداعيات التي نتجت عن جائحة فيروس «كورونا»

■ نتواصل باستمرار مع المبادرين .. و«قانون التسوية الوقائية» من شأنه حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ان دعم اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل تاثيرات ازمة كورونا هو واجب و استحقاق على الحكومة والمجلس.

جاء ذلك في كلمة القاها الغانم امس في مستهل اللقاء الذي اقامته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية مع اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والعاملين في القطاع الخاص، وذلك لمناقشة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين.

وقال الغانم ان الاستماع والتحاور مع اهل الشان من اصحاب المشاريع وممثلي القطاع الخاص ضروري وحيوي حتى يتسنى ان تكون التشريعات والقوانين متواكبة مع المتطلبات الحقيقية والواقعية ولضمان الا يشوب اي تشريع اي اعتوار او نقص.

واضاف الغانم «بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اختي واخواني اعضاء مجلس الأمة نرحب بكم جميعا ونرحب بالسادة الوزراء والنواب ونرحب بسعادة محافظ البنك المركزي ومدير التامينات الاجتماعية والسادة رؤساء ومدراء وممثلي الشركات في القطاع الخاص وممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

وقال الغانم: انا موجود اليوم معكم ليس لأتحدث ولكن لأستمع لما تعانونه لأن أفضل من يستطيع ان يعبر عن التحديات والمشاكل والحلول لهذه المشاكل هم أصحاب الشان والاختصاص والمعنيين».

واعرب الغانم عن شكره لأعضاء اللجنة المالية على هذه البادرة والدعوة الكريمة لحضور هذه الجلسة الحوارية للاستماع عن قرب لمعاناة ومشاكل اصحاب المشروعات والحلول المقترحة بشانها.

واوضح الغانم انه لا يمكن لعضو مجلس الأمة إن يكون ملما بكل الأمور خبيرا في كل شيء وصاحب شان واختصاص في كافة المجالات والقطاعات، بل يجب ان يكون مستمعا جيدا لمختلف وجهات النظر ويحاول ان يترجمها في دوره الرقابي والتشريعي سواء عن طريق تشريع القوانين اللازمة لرفع المعاناة، او بممارسة دوره الرقابي ووفق المادة 50 من الدستور بالتعاون مع الوزراء في الحكومة.

واكد الغانم: نحن في شراكة مع الحكومة ولسنا في حرب، لذلك فان هذه الجلسات الحوارية توضح الكثير من الأمور، ففي السابق كانت تصدر قوانين ثم نلتقي بالصدفة مع بعض المختصين واصحاب الشان ويبدون ملاحظات وجيهة، ونقول اننا لم نكن منتبهين لها وقت إصدار التشريعات ونعدكم بان تعدل هذه التشريعات في المستقبل».

واضاف الغانم: الوقاية خير من العلاج فلماذا ننتظر ان نخطئ في التشريع وبعد ذلك نستمع لوجهات النظر ونرى تاثيرها وبعد ذلك نعدلها، لكن قبل ان نبدا لنستمع إلى اصحاب الشان والمختصين ونأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار».

وذكر الغانم «لا يمكن ان ندعو الجميع ونقول إن من الإصلاحات الأساسية للاختلالات الواضحة في القطاع الخاص هو نقل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبعد ذلك ناتي ونقول ان الامن والامان موجود فقط في القطاع الحكومي والموظف الذي في القطاع الخاص معرض لاي هزة، فهذا المفهوم به نوع من التناقض مع ما يتم تطبيقه وتنفيذه، لذلك يجب إصلاح هذا الاعوجاج».

وقال الغانم ان الغالبية الساحقة من اعضاء مجلس الأمة ترفض اصدار اي تشريع يضر العاملين في القطاع الخاص، مشيرا الى مايتردد من اسئلة واستفسارات عن اصدار تشريعات قد تضر القطاع الخاص.

وقال الغانم «لا تستمعوا ولا تلتفتوا إلى بعض الإشاعات التي تقول دع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبعض الكيانات الصغيرة في القطاع الخاص يتحملون ويواجهون مصيرهم، بحكم ان هذه تجارة وربح وخسارة وبالتالي إذا خسر خله يفلس وينتهي»، مشددا على ان هذا الكلام ليس صحيحا وليس مقبولا.

واستطرد الغانم قائلا: التجارة صحيح ربح وخسارة واي واحد يدخل في هذا المجال ممكن يربح وممكن يخسر ولكن متى يربح ومتى يخسر، إذا كان القرار استثماريا تجاريا بحتا، فتتاجر ولم توفق فيها وتخسر فلتتحمل نتيجة قرارك الاستثماري وقرارك التجاري».

واستدرك الغانم قائلا: لكن عندما يتعرض اصحاب المشاريع لمشاكل بسبب كوارث وامور استثنائية وإجراءات احترازية صادرة من الدولة لمواجهة كوارث طبيعية وغيرها مثل حالة مواجهة كورونا، هنا لايمكن تركهم لمواجهة مصيرهم وتحمل قراراتهم لأنها لم تكن نتيجة قرار استثماري او تجاري لكنها كانت تداعيات مواجهة ازمة».

وذكر الغانم ان الأولوية في هذه الازمة تكون للملف الصحي وبعد انتهاءها سيبرز الملف الاقتصادي ليكون اولوية وهذا ما يجب انه يعيه الوزراء في الحكومة.

واكد الغانم انه يجب على الجميع تحمل المسؤولية في رفع التحديات والمشاكل عن كاهل اصحاب المشروعات، مبينا: لأننا نمثلكم كاعضاء مجلس الأمة، وعندما نقول اعضاء مجلس الأمة فاشمل الوزراء ايضاً لأنهم اعضاء ايضاً في المجلس».

واختتم الغانم كلمته قائلا «الرسالة الأخيرة لإخواننا في الحكومة، ارجو فعلا منكم برا بقسمكم ان يؤخذ القرار الصحيح الذي تقتنعون به بعيدا عن أي تاثيرات او ضغوطات اخرى ايا كان مصدرها وايا كان نوعها، لان من يحاسب هو رب الناس وليس الناس والموجودون هنا برقابنا».

من جانبه شدد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان امس على ضرورة سن حزمة من التشريعات لمعالجة التداعيات التي نتجت عن جائحة فيروس «كورونا» المستجد - كوفيد 19، ومن بينها إقرار قانون التسوية الوقائية إضافة إلى تضافر جهود الجميع من أجل النجاح في اجتياز الجائحة.

وقال الروضان ان قانون التسوية الوقائية من شانه حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة متى ما تعثرت وسيشمل كل المشاريع الممولة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت إلى تواصله بصفة مستمرة مع المبادرين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حققت قصص نجاح كبيرة على كافة المستويات قبل ازمة «كورونا».

وذكر انه التقى بممثلي 83 اتحادا وجمعية ومتخصصين وتم تقديم أوراق عمل مشيرا إلى جمعها في ورقة عمل واحدة متكاملة لتشكيل الحزمة الاقتصادية.

وأكد الحرص على الاستماع لآراء وافكار المبادرين لتحفيز الاقتصاد والعمل على حل المشاكل التي تواجههم موضحا انه في كل أزمة يتم تشريع قوانين مثل ما حدث في ازمات المناخ والغزو العراقي والمديونيات الصعبة وغيرها حسب ظروف كل ازمة وتداعياتها.

من جهتها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ان قانون معالجة تداعيات آثار جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» وقرار مجلس الوزراء بزيادة دعم العمالة يهدفان إلى حماية المسجلين على البابين الثالث والخامس بقانون التامينات الاجتماعية.

وقالت العقيل إن جائحة «كورونا» تركت آثارا اقتصادية على جميع دول العالم ومن

.. والفضل

.. وعسيري متداخلا

الدلال يدلي بدلوه